

البيئة الخارجية العراقية وتأثير الهندسة السياسية

فخر عماد خليل العبادي أ.م. د. عدنان خلف حميد البدراني

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

Fanar.psp11@student.uomosul.edu.iq

القبول: ٢٠٢١/٧/٤



الاستلام: ٢٠٢١/٦/١٥

مستخلص البحث

ان دراسة السياسة الخارجية العراقية يجب ان تبدأ من دراسة العوامل التي تساعد الدولة في استعادة الاسس الداخلية لقوتها، ومن ثم امكانية التحول نحو سياسة خارجية عراقية فاعلة ومؤثرة في المحيط الاقليمي والدولي، ومن هنا تتبع اهمية البحث من محاولة بيان عوامل الاخفاق وضعف الاداء الذي تشهده السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وامكانية وضع الحلول والمعالجات، فالهدف من البحث هو اختبار فاعلية بناء الدولة داخلياً ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية، اذ ان تأثير العوامل الداخلية تشكل قيوداً على الاداء السياسي الخارجي، وبذلك قسم البحث الى ثلاث مطالب فضلاً عن المقدمة، تناول الاول العلاقة بين بناء الدولة وتأثيرها في السياسة الخارجية، بينما تضمن الثاني واقع السياسة الخارجية العراقية والعوامل المؤثرة فيها، ووضح الثالث نحو صياغة جديدة لسياسة العراق الخارجية، واختتم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات. أما اهم الاستنتاجات فهي ان السياسة الخارجية، لا يمكنها ان تكون منفصلة عن البيئة الداخلية للدولة، وتتأثر بتوجهات السياسة الخارجية بظروف البيئة الداخلية ومدى التطور والنهوض الذي تصل اليه عبر مقومات بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية العراقية؛ بناء الدولة؛ الهندسة السياسية.



External Iraqi Environment and the Influence of Political Engineering

Fanar I. Khaleel Al-Abady Assist. Prof. Adnan Kh. Al-Badrany

College of Political Science/ University of Mosul

Fanar.psp11@student.uomosul.edu.iq

Received: 15/6/2021



Accepted: 4/7/2021

Abstract

The study of Iraqi foreign policy must start from the study of the factors that help the state restore the internal foundations of its strength, and then the possibility of shifting towards an effective and influential Iraqi foreign policy in the regional and international environment. Hence the importance of the research stems from the attempt to explain the factors of failure and poor performance witnessed by the Iraqi foreign policy after 2003, and the possibility of developing solutions and treatments. The research aims to test the effectiveness of state-building internally and the extent of its impact on foreign policy, as the impact of internal factors constitutes restrictions on external political performance. The research is divided into three demands in addition to the introduction; the first one addressed the relationship between state-building and its impact on foreign policy, while the second included: the reality of Iraqi foreign policy and the factors affecting it, and the third section explained: towards a new formulation of Iraq's foreign policy. The research concluded with a set of results and recommendations. As for the most important conclusions, it is that foreign policy cannot be separated from the internal environment of the state, and it is affected by the directions of foreign policy by the conditions of the internal environment and the extent of development and advancement it reaches through the foundations of state-building.

Keywords: Iraqi foreign policy; state building; political engineering.

Available online at <https://regs.mosuljournals.com/>, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

مقدمة

لا شك أن السياسة الخارجية تستقي أسسها وأبعادها من مصادر داخلية، وفي ذلك تكون العلاقة بين الهندسة السياسية والسياسة الخارجية متداخلة، ومن تلك العلاقة تتأثر السياسة الخارجية ببناء الدولة داخلياً، لكون التقدم في القدرات الذاتية للدولة والتطور والنهوض الذي تشهده عبر الهندسة السياسية في الداخل قادر على التفاعل في الإطار الإقليمي عبر السياسة الخارجية بحيث تكون تلك القدرات وسيلة للتأثير على الاطار الخارجي (الإقليمي أو الدولي) ومن ثم خلق الهيبة للدولة عبر تلك السياسة الخارجية، بعبارة أخرى (السياسة الخارجية هي امتداد للقدرات الداخلية والذاتية للدولة)، وعند تطبيق ذلك على حالة العراق، يلاحظ أن أكبر تهديد للسياسة الخارجية العراقية هو تهديد داخلي يأتي بموازاة التهديد من الخارج، نابع من تعرض الدولة لخطر الفشل والانهيار، نتيجة لانقسامات سياسية ومجتمعية عميقة، وأداء حكومي ضعيف مع عجز متكرر لبناء الدولة، عليه كان لابد أن تبدأ دراسة السياسة الخارجية العراقية من دراسة العوامل التي تساعد الدولة في استعادة الأسس الداخلية لقوتها، ومن هذه النقطة خضعت الدراسة للتحليل والاستقصاء عن عوامل البعد الداخلي لفشل الدولة ومسارات تأثيرها في السياسة الخارجية العراقية، ومن ثم محاولة وضع الحلول والمعالجات، لإعادة النهوض بالدولة وإمكانية التحول نحو سياسة خارجية عراقية فاعلة ومؤثرة في المحيط الإقليمي والدولي.

أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من محاولة بيان عوامل الإخفاق المرحلية وضعف الأداء الذي تشهده السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وإمكانية وضع الحلول والمعالجات لمواطن الخلل ونقاط الضعف الداخلية مما يستلزم المراجعة الموضوعية لمسألة بناء الدولة.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في توضيح العلاقة بين الهندسة السياسية لبناء الدولة وتأثيرها في السياسة الخارجية، وهو ما يعد عملاً يستدعي تحديد الأخطاء

الداخلية ومحاولة فهم مسارات تأثيرها على السياسة الخارجية، هذا التساؤل العام يحتاج

الى تفكيك لمعرفة اهم مفاصل البحث مما تطلب عدة أسئلة فرعية هي:

- ما هي مقومات بناء الدولة؟ وكيف يمكن تجاوز معوقاتهما؟
- لماذا ترتبط السياسة الخارجية بنجاح بناء الدولة داخلياً؟
- كيف تتحدد سياقات التأثير الداخلية في السياسة الخارجية؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن قوة الدولة عبر بناءها الداخلي، تعكس مكانتها الإقليمية والدولية، وان أي دولة من الدول لن تتجح في تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية إلا بعد أن تقوم ببناء الدولة داخلياً.

هدف البحث: يهدف البحث الى اختبار فاعلية بناء الدولة داخلياً ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية، إذ أن تأثير العوامل الداخلية تشكل قيوداً على الأداء السياسي الخارجي، ومن هنا فان دراسة السياسة الخارجية يجب أن تبدأ بالأساس من دراسة البعد الداخلي للدولة.

تقسيم البحث: قسم البحث الى ثلاثة مطالب فضلاً عن المقدمة، تناول المطلب الأول العلاقة بين بناء الدولة وتأثيرها في السياسة الخارجية، بينما تضمن الثاني واقع السياسة الخارجية العراقية والعوامل المؤثرة فيها، وأوضح الثالث نحو صياغة جديدة لسياسة العراق الخارجية، واختتم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات.

المطلب الأول

العلاقة بين الهندسة السياسية لبناء الدولة وتأثيرها في السياسة الخارجية

لما كانت الهندسة السياسية بشكل عام تهتم ببناء الدولة داخلياً وخارجياً، لكون الدولة تقاس بحجم البناء الذي تؤسس عليه وما تجتازه من مراحل في مجال السياسات العامة، الذي تنطلق منه في دورها الخارجي، عليه كانت الهندسة السياسية منطلق السياسة الداخلية اتجاه مجتمع الدولة، والسياسة الخارجية اتجاه المجتمع الدولي، وحينها تعرف الهندسة السياسية على أنها علم بناء الدولة داخلياً وخارجياً، أو هي علم بناء الدولة عبر تخطيط شامل للسلطة والمجتمع، بما يؤدي الى انتقال الدولة من التخلف الى التقدم، أو من التقدم الى التقدم الأعلى، مع وضع آليات استدامة لعملية التقدم، ويفهم من ذلك أن الهندسة السياسية هي علم نهضة الدولة، أو علم تقدم الدولة" (المسلماني، ٢٠١٨، ١١)، علم النهضة عندما تنتقل الدولة من التخلف الى التقدم، وعلم التقدم عندما تتقدم الدولة من تقدم الى تقدم أعلى. وهذا المفهوم يختلف عما كان يفهم من بناء الدولة قديماً حين كان المفهوم يركز على وظيفة الدولة وأساس شرعيتها، ومن ثم ظهرت حقول معرفية عدة بإمكانها دراسة عملية بناء الدولة، تركز على الاقتصاد من خلال إعادة تصميم نظام الدولة الاقتصادي بما يحقق النمو، أو حقل الاجتماع الذي يتمحور اهتمامه بالعوامل الاجتماعية والثقافية لعملية بناء الدولة، أو حقل السياسة الذي يعنى بتصميم المؤسسات وتحليل أساس الشرعية، أما المفهوم الذي نقصده من خلال هذا البحث هو المفهوم الحديث الشامل لبناء الدولة بحقولها كافة.

وبذلك يعرف "فرانسيس فوكوياما" بناء الدولة بأنها: "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي" (فوكوياما، ٢٠٠٧، ١١)، ما يعني أن بناء الدولة هو فرض قوة الدولة وتطويرها وهو النقيض لتجسيم الدولة وتقليص قدراتها.

وبالمعنى ذاته تعرف عملية بناء الدولة على أنها: "عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من



حماية الأمن والتغلغل والتكامل والولاء والالتزام والمشاركة والتوزيع وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولاً الى تحقيق الاستقرار السياسي" (Alan، 1985، 110)، وهنا تظهر عملية بناء الدولة أنها تبدأ من توفير الأمن الداخلي للدولة والدفاع ضد الغزو الخارجي، مروراً بتوفير وإعادة توزيع الخدمات العامة، وانتهاءً بوضع السياسات التنموية الشاملة وتحقيق الشرعية السياسية.

وبالمجمل يقصد بإعادة بناء الدولة تلك العملية المتمثلة في "إعادة تأسيس الهياكل والمؤسسات العامة داخل دولة ما، بشكل يمكن هذه المؤسسات من القدرة على تحقيق التنمية، ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية، وتعبّر عن السلطة الجماعية عبر نهجين في العملية، النهج الأول: وهو عملية البناء من أعلى الى أسفل بالتركيز على النخب السياسية فقط، أما النهج الثاني فهو النهج الذي يتمثل في البناء من أسفل الى أعلى بالتركيز على المجتمع المدني فقط؛ لذلك يجب اشتمال هذه العملية على أبعاد مؤسسية واقتصادية وثقافية الى جانب التركيز على القبول الداخلي للعملية وشرعنة المؤسسات الجديدة عبر النهج الداخلي" (فرحات، ٢٠١٥، ٤٢).

وفق ما سبق فإن بناء الدولة يبدأ من الداخل أو يكون بناءً على تدخل قوى خارجية، فهناك امثله معاصرة في تقديم أنموذج لبناء الدولة من خلال عملية ذاتية استطاعت من خلالها النهوض والتغلب على إدارة الضعف والانكسار الذي أحدثته الظروف الخاصة، بينما كان التدخل الأمريكي في العراق مثلاً على محاولة فرض عملية بناء الدولة خارجياً بصرف النظر عن تحقيقه لأهداف بناء الدولة أم لا.

وبناء الدولة لا يتم بنمط واحد وإنما هنالك أنماط عدة للبناء حسب الحاجة الداخلية للمجتمع ونوع الدولة التي تقوم بالعملية ومضامينه وأهدافه تختلف بحسب القائمين على تلك العملية، وأهدافهم ومصالحهم ومذاهبهم، وبحسب السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد خلال عملية الشروع في تلك المهمة، وتأثير النسق الدولي ومصالح القوى الفاعلة فيه وتوجهاتهم في نمط بناء الدولة لاسيما في العالم النامي (جيلالي، د.ت، ٤٢)، وعلى الرغم من ذلك يمكن رصد ثلاثة أنماط من عملية بناء الدول الحديثة بناءً على الوظائف التي تؤديها وهي:

بناء الدولة الأمة: المراد بمفهوم بناء الدولة الأمة عملية نقل الأفراد ولأنهم وارتباطهم من الجهات المحلية ليصبح هذا الولاء نحو السلطة المركزية المتمثلة في النظام السياسي، وهو مفهوم يعبر عن التجانس الاجتماعي ضمن حدود إقليمية محددة، مع الشرط المسبق لمسألة السيادة، فقد يتم التجانس الاجتماعي والاندماج عن طريق الضغط الخارجي وفرض واقع معين، إلا أن بناء الدولة يسير بنحو أفضل من خلال القواسم المشتركة وحاجات المجتمع الى التوحيد من اجل الوصول الى تصور مستقبل جماعي أفضل (شكدام، ٢٠١٨، ٤)، وعملية بناء الدولة الأمة تتم بدعم التكامل القومي بإنشاء مؤسسات قومية ورموز للوحدة، وهذه العملية مهمة بالذات في الدول ذات الحدود المصطنعة الناتجة عن تصفية الاستعمار الأوربي التقليدي، وترتبط أزمة بناء الدولة الأمة بقضايا الاندماج والتنمية، لاسيما عندما تطفو مشكلات تحويل الولاء التقليدي كالدين، والعرق، والطبقة، الى ولاء عام بالهوية القومية والشعور بالانتماء للامة والنظام السياسي الموحد (جيلالي، د.ت)، إذ برزت سياسات الاندماج، لتشكل احد الوسائل المهمة لعمليتي بناء الدولة الأمة وتحقيق التنمية، ويتوقف نجاح بناء الدولة الأمة أو فشلها على عملية الاندماج، فلا يمكن بناء قدرة مؤسساتية قوية للدولة على المدى الطويل أو تحقيق اختراق فعلي للدولة في المجتمع على المدى البعيد دون أن يكون هناك حداً ادنى في الأقل من الاندماج بين مكونات المجتمع، فربما تتجح القوة في تحقيق هذا الحد الأدنى من الاندماج في مراحل معينة لكنه سرعان ما يزول بزوال أسباب القوة إن لم يكن هناك أسباباً اقتصادية ووظيفية تعمل على تحقيقه، فضلاً عن الاستعداد النفسي المسبق بين مكونات المجتمع للاندماج (و. س. محمد، ٢٠١٤، ٨٥).

وبهذا فان الاندماج من القضايا الجوهرية التي تحدد مدى فاعلية الدولة وقدرتها على تأدية وظائفها، وبغية تحقيق الاندماج، عمدت الدولة الأمة منذ بروزها الى انتهاج سياسات معينة لبناء أمة أحادية الثقافة، وذلك عبر تنويع المكونات الثقافية والاجتماعية في الثقافة السائدة (مجيد، ٢٠١٠).



بناء دولة الرفاه: ظهرت دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية عندما اتخذت بعض الدول الأوروبية سياسات منظمة لرفاه المجتمع، تتجاوز حدود الوظائف التقليدية للدولة المتمثلة بتوفير الأمن وتطبيق العدالة، الى التدخل في الاقتصاد بهدف جعل النظام الاجتماعي اكثر مساواة، وزيادة دورها في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، وتشمل هذه السياسات والبرامج توفير خدمات التعليم العام، الرعاية الصحية، توفير فرص العمل، ضمان الحد الأدنى من الدخل، السكن المناسب، وضمان الرعاية الكاملة (جيدنز، ٢٠٠٢، ١٧١-١٧٢)، كما امتدت خدمات الرفاه العام لتشمل دعم المسنين والمرضى والمعاقين فضلاً عن الفقراء والعاطلين عن العمل، استناداً الى نظام ضريبي متقدم سهل انتقال الثروات من الأغنياء الى الفئات الفقيرة من المواطنين، ويعني ذلك أن دولة الرفاه تميزت بخاصيتي إعادة توزيع الثروة والمساواة في الفرص (مجيد، ٢٠١٠، ٨٨).

بناء الدولة الفاشلة: إن الدولة الفاشلة تتسم بخصائص عدة منها انهيار القانون والنظام والخدمات الأساسية المصاحبة للتوتر والعنف والصراعات الداخلية وضعف الدولة المركزية وهشاشة المؤسسات التابعة لها (ايفانز ونوينهام، ٢٠٠٤، ٢٢٨)، عليه تشير عملية بناء الدولة الفاشلة الى إعادة بناء المؤسسات العامة وتمكين الدولة من استعادة قدراتها، التي تتجاوز في كثير من الأحيان قدرات بعض الأنظمة السياسية، مما يتطلب وضع استراتيجيات وتبني مفاهيم مركبة ومتعددة الأبعاد تهدف الى إعادة البناء الوظيفي لمؤسساتها كي تقوم بالغايات والوظائف الأساسية الموكلة إليها، كضمان الدولة للأمن الداخلي والخارجي للمواطنين، وتقديم خدمات الرعاية الأساسية، وتحقيق الشرعية السياسية عبر الانتخابات الحرة، والشرعية الإنجازية عن طريق المؤسسات وتبني سياسات عملية بناء الدولة (جيلالي، د.ت، ٤٦).

وبالاستناد الى ما سبق فان مقومات بناء الدولة تتأثر بالمجتمع الذي تولد منه، فهي تعبر عن مستوى من رقي النخبة، ونضج المؤسسات، وتحضر سلوك المواطن، بما يقي المجتمع مغبة الوقوع في العنف والتمزق الداخلي، ومن هذا المنطلق باتت عملية بناء الدولة تمثل احد مفاصل الحكم، وان هدفها خدمة قضايا المجتمع عبر هياكله ونقائباته وقنواته ومنظماته؛ لذلك تعد عملية بناء الدولة طويلة ومعقدة، إذ قليلة

هي الدول التي استطاعت إرساء معالم النجاح داخلياً وخارجياً في آن واحد، وتكثر نماذج الدول الفاشلة التي لم توفق في مسيرتها بعدما شهدته من انقلابات وأزمات وحروب أهلية وما الى ذلك، وهذه المشكلات الداخلية للدولة تنمو وتتشكل في المجتمع الذي تقوم عليه، ثم ينعكس ذلك خارجياً في المجتمع الدولي، ومما لا ريب فيه، أن العلاقات الدولية تتداخل في عملية تطور الدول أو تراجعها معاً، وهي تتأرجح بين سياسة البناء وسياسة التفكيك، سواء تعلق الأمر بالداخل وعدم تنظيمه، بل بتأزمه، أو بالخارج واكتساحه ما هو أضعف منه.

من ذلك اتجهت اغلب الدراسات السياسية الى رصد علاقة التحولات الداخلية والتنمية والنهوض الاقتصادي والسياسي على المستوى الداخلي للدولة، بالتأثير في ميدان السياسة الخارجية، ويأتي الاهتمام بهذا الموضوع كون السياسة الخارجية من الدراسات ذات الأهمية في العلاقات الدولية، التي تعمل على تنمية وتطوير التعاون الدولي، والسعي لتحقيق السلام ونبذ الصراع واللجوء الى الحرب، فهي تحافظ على احترام السيادة والخيارات السياسية لكل دولة، وعن طريقها يمكن التعبير عن مبادئ وتطلعات الدول، وكلما كانت السياسة الخارجية موفقة في التعبير عن أهداف الدولة ووحدتها قرارها ومصداقيتها كانت علاقات الدولة تتسم بالنجاح والاستقرار الذي ينعكس بالإيجاب على بيئتها الداخلية، ليس هذا فحسب بل إن السياسة الخارجية تمثل هوية الحكومة في السلطة، إذ إنها تتشكل من خلال النظام السياسي في تلك الدولة، ومن ثم فإنها تأخذ أهميتها من المتغيرات والأهداف السياسية والاستراتيجية التي يحددها النظام السياسي داخل الدولة، بمعنى آخر ان السياسة الخارجية ما يميزها تلك الوسائل والأهداف، التي تصنع في داخل مؤسسات الدولة، وعن طريقها يحدد النظام السياسي للدولة طبيعة القرار السياسي الخارجي.

ومن تلك الأهمية وجدنا البحث في بناء الدولة داخلياً وتأثيرها خارجياً، فقهو الدولة الداخلية تعكس مكانتها الدولية والإقليمية، وأن أي دولة من الدول لن تتجح في تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية إلا بعد ان تقوم ببناء الدولة داخلياً، وهناك الكثير من السلبات الداخلية التي تعترض تنفيذ السياسة الخارجية ونجاحها، وأول تلك السلبات



يتعلق بضعف البنى والمؤسسات الرسمية للدولة وهشاشة النظام، فضلاً عن سوء الحالة الاقتصادية، وانخفاض مستوى التعليم وتدني نوعيته، وعدم الاستقرار السياسي، ولتجاوز تلك السلبيات والسعي نحو سياسة خارجية ناجحة وفاعلة ينبغي على الدول الاهتمام ببناء الدولة داخلياً، وهنا تكمن العلاقة بين بناء الدولة وبين السياسة الخارجية.

وأن انعكاس بناء الدولة على نجاح السياسة الخارجية تحدده العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، إذ تشكل السياسة الداخلية الخلفية التي يتم الاستناد إليها في رسم السياسة الخارجية، كما يقتضي تنفيذ السياسة الخارجية الاستناد على القدرات الداخلية (الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية...)، لتحقيق أهداف الدولة، التي هي أهداف متداخلة ذات أبعاد داخلية وخارجية، أي إن وسائل تنفيذ الأهداف تتبع من مصادر داخلية تعززها قوة الدولة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ومدى تطورها العلمي والتكنولوجي.

وهنا أصبحت دراسة السياسة الخارجية تبدأ بالأساس من دراسة البعد الداخلي للدولة، ولكي يكون للدولة دوراً إقليمياً ودولياً وتحظى بسياسة خارجية فاعلة فلا بد أن تنطلق من الداخل أولاً وقبل كل شيء، بمعنى أن الدولة لكي تبني سياسة خارجية يتطلب ذلك من صناع القرار والمؤسسات المعنية برسم السياسة الخارجية الأخذ بنظر الاعتبار إعداد القاعدة المحلية أولاً، عليه بدأ الاهتمام ببناء ونهوض الدولة داخلياً قبل الاهتمام بالسياسة الخارجية، وبهذا الخصوص يقول: "وليم غلادستون" (رئيس الوزراء البريطاني ١٨٦٨ - ١٨٩٤) إن "السياسة الداخلية الصالحة هي أول شرط من شروط السياسة الخارجية الرشيدة" (النعمي، ٢٠١٣، ٧٠)، كذلك يرى "مارسيل ميرل" إن دراسة السياسة الخارجية لا يمكن اقتصارها على دراسة المظاهر الدولية وإنما يجب أن تتطوي في الوقت ذاته على دراسة هياكل واتجاهات الحياة السياسية الداخلية التي تشكل بطريقة ما (الوجه الخفي) للسياسة الخارجية (ميرل، ١٩٨٦، ٣٤٦).

ويبدو إن الدعوة لبناء الدولة قبل الاهتمام بالسياسة الخارجية ليست وليدة اليوم، فقد سبق وأن نشر الكاتب الأمريكي "جيمس ووربرغ" في عام ١٩٤٤ عند نزوة الحرب العالمية الثانية كتاباً بعنوان "السياسة الخارجية تبدأ من الداخل"، وفيه يركز

الكاتب على أهمية الاهتمام ببناء الدولة داخلياً إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تخرج منتصرة من الحرب (Warburg، 1944، 22).

فيما بعد صدر كتاب يحمل العنوان نفسه "السياسة الخارجية تبدأ من الداخل" لمدير التخطيط الأسبق في وزارة الخارجية الأمريكية ورئيس مجلس الشؤون الخارجية "ريتشارد هاس" شرح فيه إهمال الولايات المتحدة أسس قوتها الداخلية مقابل ضعف التأثير الإيجابي لسياستها الخارجية، ويذكر "هاس" إنه "لكي تستمر الولايات المتحدة في العمل بنجاح في الخارج، يجب عليها استعادة الأسس المحلية لقوتها، ويجب أن تبدأ السياسة الخارجية في الداخل الآن وفي المستقبل المنظور" (Haass، 2013، 8)، مستمداً رؤيته من شعار "لقد جاء وقت التركيز على بناء الأمة هنا في الداخل" الذي أطلقه السيناتور "باراك أوباما" في حملته الانتخابية لمنصب الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٨ (Barack Obama's Feb. 5 Speech، n.d.)، وحدد "هاس" نقاطاً أساسية في بناء الدولة داخلياً لتخفيف الآثار السلبية للسياسة الخارجية الأمريكية إذ يذكر: "من أجل صياغة سياسة خارجية فعالة، يجب على الولايات المتحدة أولاً ترتيب شؤونها الداخلية" (Haass، 2013، 13)، ومعالجة مشكلات عدة أهمها:

- حل أزمة الديون ومعالجة التحديات الصعبة المتعلقة بالقدرة على الوفاء بها (Haass، 2013، 10)،
- حل مشكلات البنية التحتية (Haass، 2013، 11).
- معالجة حالات الضعف في نظام التعليم الذي أصبح من الدرجة الثانية قياساً بدول أخرى (Haass، 2013، 11).
- حل مشكلات الداخل الأمريكي مثل المشكلات التي تهدد النمو الاقتصادي والسلامة الاجتماعية والصحية (Haass، 2013، 13).

إن رؤية "ريتشارد هاس" تعزز القول بأن السياسة الخارجية تتأثر ببناء الدولة، لكون التقدم في القدرات الذاتية للدولة والتطور والنهوض الذي تشهده في الداخل قادر على التفاعل في الاطار الإقليمي عبر السياسة الخارجية بحيث تكون تلك القدرات وسيلة للتأثير على الاطار الخارجي (الإقليمي أو الدولي) ومن ثم إحداث الهيبة للدولة



عبر تلك السياسة الخارجية، بعبارة أخرى "السياسة الخارجية هي امتداد للقدرات الداخلية والذاتية للدولة" (عبدالكريم، ٢٠٠٥، ٣)، وإن صنع السياسة الخارجية هي قرارات تتبع من داخل الدولة ذات أبعاد متنوعة ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وتكنولوجية (العدوي، ٢٠١٣، ٣٧٢)، ويتضح من ذلك إن السياستين الداخلية والخارجية إذا أحسنت صياغتهما فإنهما يخدمان الأهداف والمصالح العليا للدولة ذاتها، لذلك فلا بد أن يكونا على درجة عالية من التجانس في سبيل تحقيق الأهداف (الجميلي، ٢٠١٣، ٣١).

ومن هذا المنطلق أيضاً يربط "هنري كيسنجر" السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية، بقوله: "إن السياسة الخارجية تبدأ من حيث تنتهي السياسة الداخلية" (كيسنجر، ١٩٧٣، ١٩)، بمعنى أن السياسة الداخلية هي ركيزة وأساس السياسة الخارجية، مثلما أن السياسة الخارجية تخدم الأهداف والمصالح الداخلية، فالسياسة الخارجية في عموميتها تقوم على التحديد الدقيق لمنظومة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية والاستراتيجية، التي تعمل الدولة على تحقيقها في المدى القريب والبعيد، من خلال حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي، وأهدافها الفكرية والأيدولوجية، وازدهارها الاقتصادي (شيباني، ٢٠١٩، ٣٦)، وهذا كله يتحقق عبر السياسة الخارجية عن طريق التعاون السلمي مع الفواعل الأخرى، أو عبر الحروب والنزاعات.

ولما كان بناء ونهوض الدولة ومن ثم كفاءة سياستها الداخلية يعني انه سينعكس إيجابياً على السياسة الخارجية، فقد أكد العديد من الباحثين قوة العلاقة التي تربط كلا السياستين إذ تعد السياسة الخارجية استمراراً أو صدىً للبعد الداخلي للدولة عبر حدودها الإقليمية، وهذا ما أكده "كارل فردريك" في كتابه عن السياسة الخارجية الذي أصدره عام ١٩٣٨، عندما أشار الى العلاقة الوثيقة بين السياسة الداخلية والخارجية وأن الثانية تتأثر بالأولى، وما من مشكلة داخلية إلا ولها أبعاد خارجية (النعمي، ٢٠١٣، ٥٢).

فضلاً عن ذلك فإن السياسة الخارجية هي "تجسيد حي لصورة دولة ما في عيون الدول الأخرى، وعلى ضوء هذه الصورة أو تلك تأخذ الدولة تسلسلها الطبيعي

في القدرة على التأثير بمحيطها الخارجي" (القصاب، د.ت)، وان اختلاط السياسة الداخلية بالخارجية هو ما يسمح بتكوين القوة والتعبير عن الإرادة الحاكمة، ومن العبث تصور إمكانية الفصل بينهما إلا إذا أريد تشويه معنى الدولة العصرية (النعيمي، ٢٠١٣، ٦٢).

إذاً فإن عملية تنظيم الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي سلوك سياسي للوحدة الدولية داخل إقليمها على وفق ضوابط متماسكة ومتكاملة، وان لذلك علاقة مثبتة بسياستها الخارجية، فالدولة التي تنعم بالاستقرار وبقوة اقتصادية وسياسية واجتماعية ستتمتع بسلوك سياسي خارجي فاعل ومؤثر (ف. ز. محمد، ١٩٧٥، ١٩)؛ لأن العمل الداخلي يتطلب بناء وإدامة القوة التي قد تبذل خارجياً (النعيمي، ٢٠١٣، ٧٠)، وعليه يكون الترابط بين كل من السياستين الداخلية والخارجية هو ما يعكس طبيعة العلاقة بين بناء الدولة القائمة على مضامين بناء الدولة وبين نجاح السياسة الخارجية.

ويرى "فرانسيس فوكوياما" في كتابه "بناء الدولة"، إن بناء الدولة يحتاج الى سياسة داخلية ناجحة ومؤسسات قوية ليكون لديها سياسة فاعلة في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، وضعف مؤسسات الدولة هو المصدر الأول للمشكلات الداخلية والخارجية على حد سواء (فوكوياما، ٢٠٠٧، ٣٥)، ورؤية "فوكوياما" هذه مطابقة للافتراض الذي جاءت به النظرية التقليدية للعلاقات الدولية من أن الدولة هي التي تضطلع بشكل مستمر بمحاولات التدخل في كلتا السياستين، أي أنها هي من تمارس السياسة الداخلية والسياسة الخارجية (براون، ٢٠٠٤، ٨٤)، وعليه فإن أي محاولة لبناء الدولة ستعكس تأثيرها على السياسة الخارجية، وهذا ما نريد قوله في بناء الدولة من الداخل، ثم التأثير بالسياسة الخارجية، لكون السياسة الخارجية تستمد أبعادها من مصادر داخلية، إذ تعتمد قوة صنع السياسة الخارجية على قوة النظام السياسي والاقتصادي، فضلاً عن أنها تستمد من المؤسسات غير الرسمية وقوة تنظيمها (النعيمي، ٢٠١٣، ١٧٥).



فضلاً عن ذلك وحسب ما يرى "كينيث تومبسون" ان السياسة الخارجية تعرف من خلال النظرة الأيديولوجية للدولة إذ يفترض أن السياسات التي تصنعها الدول اتجاه العالم الخارجي هي تعبير عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة (عوامل البيئة الداخلية) (مصباح، ٢٠٠٨، ١٧)، إذ تتأثر السياسة الخارجية بالبيئة المجتمعية للدولة ولاسيما مجموعة القيم السياسية السائدة والتوجهات السياسية والعقائدية عند القوى السياسية الفاعلة (حتي، ١٩٨٥، ١٦٠)، وعندئذ تصنف السياسة الخارجية بديمقراطية أو استبدادية أو تحررية أو اشتراكية أو محبة للسلام أو عدائية، كونها ترتبط بالبيئة الداخلية بعلاقة وثيقة (سليم، د.ت، ٧١).

والدول في سياساتها الخارجية لها سلوك مختلف نابع من محددات داخلية وخارجية، يتراوح هذا السلوك بين العداوة والصداقة، بين السلم والحرب، ويعتمد على أهدافها، مثل الاستقلال القومي والبقاء ووحدة الإقليم، وهذه الأهداف الداخلية والخارجية تختلط فيما بينها، أي أن انتهاج أهداف السياسة الخارجية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الأهداف الداخلية للدولة، والا سيتبعها نتائج خطيرة (دورتي وبالسنغراف، ١٩٨٥، ٧٩-٨٠).

ويتضح من ذلك أن بناء الدولة تنعكس على السياسة الخارجية حينما تتأثر الثانية بالأولى، لاسيما وان السياسة الخارجية هي خطط وبرامج واستراتيجيات عمل ومصالح وأهداف وإمكانات وقدرات وحسابات وتوقعات وتحركات وقرارات وأفعال وردود أفعال وتفاعلات ومنظومة معقدة من التأثيرات المتبادلة في ظروف وأوضاع داخلية وخارجية متقلبة ومتغيرة (مقلد، ٢٠١٣، ٥١).

وخلاصة الموضوع فان دراسة السياسة الخارجية في السابق كانت تركز على دراسة السلوكيات الخارجية للدول فقط، أما العوامل الداخلية التي تساهم في تحديد تلك السلوكيات الخارجية فكانت إما متجاهلة أو متعامل معها بشكل عام، دون محاولة تصنيفها عبر تقديم تحديد دقيق وتفصيلي لها (حتي، ١٩٨٥، ١٧٦)، أما اليوم فإن السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك ينظر لها من جذورها الداخلية بصرف النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة، ذلك أن سلوك الدول اتجاه بعضها البعض في العلاقات الدولية ليست نتيجة علاقات القوة التي تحكمها فحسب، بل ونتيجة الأبعاد

الداخلية والأفكار والعواطف التي تؤثر على سلوك صانع القرار، لاسيما وان السياسة الخارجية تصنع في داخل الدولة بينما تنفذ في الخارج (دورتي وبالسنغراف، ١٩٨٥، ٩١)، والبنية الداخلية ومن ضمنها السياسات الداخلية والرأي العام والموقع الجغرافي كذلك الثقافة العامة والسمات الرئيسة التي ينطبع بها السكان وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه، كلها عوامل مؤثرة في الفعل الخارجي الصادر عن الدولة (حتي، ١٩٨٥، ١٧٧).

وإن الإهمال في دراسة تأثير العوامل الداخلية من أخطر الحالات التي أدت الى بروز معوقات في صنع السياسة الخارجية، فكما هو معلوم إن بناء الدولة يعني بناء مؤسسات وهيكل السياسة الخارجية التي تشمل بصورة عامة مؤسسة الرئاسة، ومؤسسة السياسة الخارجية (رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، القادة وصناع القرار)، والمؤسسة التشريعية، وهذه المؤسسات ستعكس فاعليتها إيجابياً على السياسة الخارجية للدولة إذا أحسن بناءها، فالسياسة الخارجية ما هي إلا مبادئ وأفعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة (توفيق، ٢٠١٠، ١٥-١٦)، وهي انعكاس لنشاط الدولة الداخلي وقدرتها وإمكانيتها على الفعل الخارجي.

نخلص مما تقدم أن الدول التي تتصف بالبناء الداخلي تكون قراراتها الخارجية قائمة على المبادرة أكثر من كونها تعبيراً عن رد الفعل الخارجي، فهي تتشكل على قدر من التخطيط والتصورات المحددة والمعدة سلفاً لما تريد تحقيقه من نتائج وأهداف، وبآليات مدروسة ومختارة بدقة وعناية، من جانب آخر يتضح أن الدول التي تتسابق على تنمية مواردها وإمكاناتها الداخلية تسعى لتعزيز مكانتها من القوة والتأثير بها في تحديد أهدافها الخارجية، أو في تعريفها لمصالحها في مواجهة غيرها من الفاعلين الدوليين الآخرين.

المطلب الثاني

واقع السياسة الخارجية العراقية والعوامل المؤثرة فيها

إن التحولات المتلاحقة التي شهدتها العراق، وما صاحبها من حالة فشل الدولة تستوجب منا الوقوف على المضمون الحقيقي لأسبابها، لتقييم تأثيرها في السياسة الخارجية الراهنة والمستقبلية، وما يتطلبه ذلك من إعادة بناء الدولة والاتجاه نحو النهضة والتقدم.

لقد كان لتأثيرات الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وما تبعها من اضطرابات داخلية، مع وجود حكومة محاصصة طائفية، وأحزاب تفتقر للخبرة التنظيمية، انعكاس واضح لعدم القدرة على بناء دولة مؤسسات، والفشل في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين على مدى ١٨ عاماً، وعدم القدرة على انتشار السلطة على كامل إقليم الدولة، وضعف حماية الأمن الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية، والسيطرة على مستويات العنف المتصاعد المؤدي الى التأثير على السمعة الدولية للعراق والمحافظة على العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، وهذه إشارات واضحة لحالة التناقض بين مؤشرات الدولة الهشة أو الفاشلة التي شهدتها العراق وبين ما ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعله مثلاً لبناء الدولة الديمقراطية في الشرق الأوسط. وبتحليل العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية نجد أن التغيير السياسي لم يضيف أي تطور إليها، على العكس فقد أثرت المشكلات الداخلية التي رافقت عملية تغيير النظام السياسي وعملية بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال على مخرجات السياسة الخارجية العراقية الجديدة، وفشلت في تلبية متطلبات المرحلة الانتقالية في تاريخ العراق مما كان لزاماً بحث مواطن الخلل والضعف والسبل الكفيلة بمعالجتها والحلول المناسبة لمشكلاتها، وأولى تلك المشكلات كانت التعارض ما بين أهداف السياسة الخارجية وبين تطبيقها، أي ضعف الأداء الذي يتمثل بالعجز عن تحويل الأهداف إلى واقع عملي.

على الرغم من أن العراق شهد سياقات جديدة في تنفيذ سياسته الخارجية، التي قامت على أهداف تقوم على مبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون

الداخلية للدول، والسعي لحل النزاعات بالوسائل السلمية، وإقامة العلاقات على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل (دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥، نص المادة (٨))، لدفع المخاطر والتهديدات، التي قادت سابقاً الى توترات وأزمات وحروب وانتهت بنتائج كارثية على الدولة والشعب العراقي، إلا انه في الوقت نفسه لم تستطع السياسة الخارجية إجبار الدول على التعامل بالمثل مع العراق، وفرض سيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام الالتزامات الدولية معه، وهذا أول هدف كانت السياسة الخارجية عاجزة عن تحقيقه للشعب.

كما عانت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الأولويات، نتيجة تأثرها بطريقة تشكيل الحكومة عبر التوافقات والمحاصصة بين الأطراف السياسية، وهذا الخلل في الأداء الخارجي هو انعكاس للأداء الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، وتجزئة الخطاب السياسي بحسب الولاءات الحزبية والفئوية والإقليمية، وهذا ما يستدعي تعزيز البناء الداخلي وضبط مسار العملية السياسية في الداخل وصولاً الى فعل متماسك في الخارج (الربيعي، ٢٠٠٨، ٧-٨)، نتيجة لذلك شهدت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مشكلات في منهجها وثوابتها وآلية صنع القرار وصولاً الى مراحل تطور سلوكها الدبلوماسي.

فالسياسة الخارجية بما أنها مجمل الأقوال والأفعال الصادرة عن الدولة، فلا يكفي أن يعلن صانع السياسة الخارجية عن تمسكه بسياسة معينة، ولكن يجب لاعتبار هذا الإعلان جزءاً من السياسة الخارجية أن يكون مقروناً بأفعال موازية، وأن يكون نمط تعبئة الموارد في الدولة متجهاً نحو تحقيقه (الدبار، ٢٠١٩، ١)، ومن ذلك نجد التناقض بين المبادئ وبين الفعل السياسي الخارجي، ففي حين أن العراق دولة ديمقراطية وتدعم التحول الديمقراطي وتبارك التخلص من الأنظمة الاستبدادية، وهذا هو الموقف السياسي الخارجي الذي اتخذه بعد ثورات التغيير في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا، واتجاه التظاهرات في البحرين.



إلا أن الفعل السياسي العراقي الخارجي اتجه الأحداث في سوريا يلحظ عليه التناقض، والامتناع عن التصويت على اغلب قرارات الجامعة العربية الخاصة بالأزمة السورية ومن ذلك الامتناع عن التصويت في قمة بغداد على قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري القاضي بتعليق مشاركة الوفود السورية في اجتماعات مجلس الجامعة العربية وجميع الأجهزة التابعة لها اعتباراً من ١٦ / ١١ / ٢٠١١، كذلك تحفظ العراق على قرار مجلس الجامعة العربية القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على سوريا في ٢٧ / ١١ / ٢٠١١، فضلاً عن امتناع العراق في قمة الدوحة عن التصويت على قرار القمة في ٢٦ / ٢ / ٢٠١٣، بشأن الترحيب بشغل (الائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية) مقعد سوريا والاعتراف به ممثلاً للشعب السوري (إسماعيل، ٢٠١٥، ١٦٤)، هذه الشواهد بينت الروابط القوية لإيران التي تعد من اكبر الداعمين لنظام الرئيس السوري "بشار الأسد"، وتأثيرها في الموقف العراقي اتجاه الأحداث السورية، إذ جرى تنسيق هذه المواقف بين الحكومتين (الشمري ومماس، ٢٠١١، ١٨٩)، ما أثار نظرة الدول تجاه العراق واتهامه بعدم حيادية المواقف وتناقضها وسببت إحراج لسياسته الخارجية باتهامها بعدم الاستقلالية الخارجية، وتأثرها بالأبعاد الأيديولوجية الداخلية (العربي، ٢٠١٦، ١٦).

ومن الشواهد الأخرى لحالة التناقض بين المبادئ وبين الفعل السياسي الخارجي، كان الموقف السياسي الخارجي للعراق اتجاه ما حدث في البحرين، والذي اكتسب طابع الأزمة في العلاقات العراقية البحرينية، لاسيما بعد تصريحات لمسؤولين عراقيين، دعت الى التضامن مع الاحتجاجات في البحرين، ولقاء عدد من قادة المعارضة البحرينية في مدينة النجف في نيسان عام ٢٠١١، فضلاً عن مطالبة أعضاء كتلة التحالف الوطني في البرلمان العراقي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع البحرين، وطرد السفير البحريني من العراق، الأمر الذي ردت عليه البحرين بنوع من الشدة والقوة وأعلنت استنكارها التصريحات الصادرة عن القيادات العراقية، وعدت ذلك من قبيل التدخل العراقي في شؤونها الداخلية (الحري، ٢٠١٦).

ولعل ذلك كان نتيجة الضعف البنوي للدولة الذي أدى الى افتقار السياسة الخارجية لتحديد اتجاهات واضحة، وتكون اقل تأثراً بالعوامل الإقليمية لتكون بعيدة

عن الارتباك ولا تعيش ردود أفعال متباينة جعلت العراق يفقد جزءاً كبيراً من مقومات الفعل الخارجي ويصبح الحلقة الأضعف في الاستقطابات الإقليمية (حسين، ٢٠١٨، ٥)، فسمّة العقلانية والرشد السياسي، كانت تتطلب من العراق أن يراقب الصراعات الدولية والإقليمية من دون إبداء أي موقف يميل لهذا الطرف أو ذاك، للنأي بالنفس عن الدخول بأزمات ذات طبيعة مركبة ومعقدة، لما سيلحق بالعراق من ضرر نتيجة التعبير عن موقف مؤيد لأحد أطراف الصراع.

إن اكتشاف مواطن الخلل وتقييم نقاط الضعف في السياسة الخارجية العراقية ليس عيباً، وإنما يشكل عملاً يستدعي تحديد الأخطاء، ويستلزم المراجعة الموضوعية للتوازن ما بين الفعل السياسي الخارجي وما بين الأهداف الاستراتيجية، التي تبنتها وزارة الخارجية ضمن عدداً من الأهداف، أهمها (استراتيجية الوزارة، د.ت).

- حماية أمن العراق وتعزيز استقراره والحفاظ على وحدته ووثام مجتمعه.
- المضي قدماً في توسيع مساحة العلاقات الدبلوماسية الثنائية مع دول العالم.
- مواصلة العمل على دعم دور العراق في الهيئات متعددة الأطراف نحو مزيد من النشاط الفاعل، والسعي لتوسيع مشاركته الدولية عبر الانضمام الى مزيد من تلك الهيئات وبصفة خاصة الاقتصادية منها.
- تعزيز دعائم الديمقراطية في إطار السيادة والوحدة والمساواة بين المواطنين.
- تأكيد العراق على سلمية سياسته الخارجية الرامية الى تطبيع علاقاته الدبلوماسية مع المجتمع الدولي على أسس التعاون واحترام المصالح المتبادلة ورعايتها وفق القانون الدولي والوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف الدولية على نحو عادل.

إن تلك الأهداف الاستراتيجية ناجعة إذا ما طبقت بالتوازي مع الفعل السياسي الخارجي، إلا إن تأثير العوامل الداخلية تشكل قيوداً على الأداء السياسي الخارجي، بينما يكمن تأثير العوامل الخارجية متغيرات كابحة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ومن ذلك يمكن تحديد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بالآتي:



أولاً: عوامل البيئة الداخلية:

إن السياسة الخارجية العراقية وعلى مدى ١٨ عاماً مازالت متعثرة وتعاني الإرباك وتذبذب في الأداء، نتيجة لانعكاس فشل الدولة، والانشغال بالمشكلات والتحديات الداخلية، واستمرار سياسات المحاصصة، وغياب الإدراك الواضح، واختلاف الرؤى بين الأطراف كافة.

فعلى مستوى مؤسسة وزارة الخارجية، فقد عانت الفصل بين الولاية وشخص من يتولاها، أي الفصل بين ما هو مؤسستي وما هو شخصي، وهذه واحدة من الفوارق الجوهرية بين الدول المتقدمة والدولة الهشة، فالأولى تحكمها مؤسسات مستقرة ترتكز على الدستور والقوانين والفرد فيها خاضع للقانون، أما الثانية فيحكمها أشخاص تكون المؤسسات فيها عبارة عن مباني للفرد فيها علوية على القانون والمؤسسة، وإذا كان الدور السياسي لا يقوم على الخلفية المهنية لأدائه في الأغلب، فإن الدور المؤسسي لا يمكن أن يقوم إلا بتوفر الخلفية المهنية والكفاية التخصصية والمقدرة العلمية لإنجازه، وتداخل الشخصي مع السياسي يؤدي الى الإرباك والفوضى وفشل المؤسسة (الوزارة) في أداء مهماتها (العيثاوي، ٢٠١٨، ١٤٠).

وهذه احدى اهم مواطن الضعف في السياسة الخارجية العراقية، وهي المعاناة من متلازمة التبعية السياسية للطائفة والحزب الذي ينتمي إليه الشخص المسؤول، والتفرد بصنع القرار والارتجالية والشخصنة في اتخاذ القرار حسب تبعية المسؤول وتمثيله السياسي والديني والقومي والمذهبي، الى درجة أن اصبح العمل الدبلوماسي في وزارة الخارجية خاضعاً للمحاصصة لاسيما فيما يتعلق باختيار السفراء المرشحين من الكتل السياسية، حسبما جاء بقانون الخدمة الخارجية رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٨، والذي يجيز في مادته التاسعة الفقرة الثالثة تعيين السفراء من خارج السلك الدبلوماسي على أن لا تزيد نسبتهم عن ٢٥% من مجموع السفراء (قانون الخدمة الخارجية، ٢٠٠٨، نص المادة (٩) ثالثاً)، ووفق ذلك فقد اصبح لدينا سفراء غير مؤهلين لعدم امتلاكهم الكفاءة المطلوبة ومنهم لا يمتلك حتى شهادة البكالوريوس، كما أن القانون أعلاه يفترق لتحديد التخصصات المطلوبة للترشيح، وهذه حالة تقسح المجال لترشيح أشخاص ليس لهم علاقة أو فهم بطبيعة عمل السياسة الخارجية، وهذا ما تسبب

بضعف الأداء السياسي الخارجي وعدم فاعليته. من جانب آخر فإن تطبيق أهداف ومبادئ السياسة الخارجية يحيطها الإرباك نتيجة تعقيدات البيئة الداخلية، مما يتطلب ضرورة الانطلاق بأهداف جديدة أكثر واقعية وتلبي الطموح لمواكبة التطور، واستعادة المكانة الإقليمية والدولية التي يجب أن يحظى بها العراق.

عليه فإن عدم الاهتمام ببناء الدولة، سبقي العراق دولة هشّة داخلياً وضعيفة خارجياً، تتجاذبها الفئات مع وجود نظام ديمقراطي غير ناضج يتم تفويضه بشكل متزايد من الداخل والخارج، إذ تحيطه الأطماع من دول إقليمية ودولية تسعى الى الهيمنة عليه وإخضاعه لسياساتها وضمه لمحاورها (فياض ومهدي، ٢٠١٤، ٣٦).

ثانياً: عوامل البيئة الخارجية

١. التدخلات الدولية:

بينما يكمن الهدف من السياسة الخارجية إقامة شبكة من النشاطات والعلاقات الخارجية، للاستفادة القصوى من عناصر قوتها والحد من الآثار السلبية لعناصر ضعفها، لتكون المحصلة النهائية ضمان أمن الدولة، واستمرارها واستقرارها، من خلال العمل على تلبية احتياجاتها، وضمان مصالحها، وتحقيق أهدافها، إلا أن المجال المتاح أمام السياسة الخارجية العراقية وهامش الحركة السياسية للفعل المستقل دولياً وإمكاناته لا يزال مقيداً إلى درجة كبيرة (مراد، ٢٠٠٨، ٧٢)، بفعل تأثيرات الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وتقييده المجال المتاح أمام الفعل المستقل المحدود، إذ لا يخفى على احد تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن العراقي بعد احتلاله مباشرة والانفراد بتسيير أموره^(١)، وما تبع ذلك من نتائج ومشكلات أمنية، ولدت حالة من الهشاشة في صناعة القرار السياسي الخارجي، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تخفي طموحها في الاستعادة بأكبر قدر ممكن من وجودها في العراق والعمل على الضغط من اجل تأمين مصالحها في المنطقة واستغلال هيمنتها عليه لفرض رؤيتها والتدخل في تحديد خياراته السياسية الخارجية اتجاه دول الجوار والعالم (الربيعي، ٢٠٠٨، ٧)، وهذا واضح من مقولة السيناتور السابق والرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية "جو بايدن" حينما صرح في عام ٢٠٠٦ غاضباً على



بعض المسؤولين العراقيين من منتقدي مشروعه في تقسيم العراق الى ثلاث دويلات، بقوله: "من يظنون انفسهم بحق الجحيم ليقولوا لنا ليس من حقنا أن نبدي رأينا!!...، لقد صرفنا من دمنا ومن مالنا لدعمهم بالالتزام بالدستور، هكذا كان العقد معهم" (العلاف، ٢٠٠٨، ٢٢).

والواضح من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن لا يعلو قرار على ما تقره هي، وتحاول أن تمتلك التأثير في تغيير اتجاهات السياسة العراقية.

٢. التدخلات الإقليمية:

يعاني العراق من بيئة إقليمية ضاغطة بشدة، تعيق حريته في التحرك السياسي الخارجي، إذ تتدخل دول الجوار في الكثير من شؤونه الداخلية وتتطرق من دوافع مصلحة لا تحدها قيود، ومن ذلك تدخلات تركيا وإيران، وجعله ساحة تنافس تحكمها الجذور التاريخية للعلاقات بين البلدين، والتي تميزت بالتذبذب والتوتر والعداء المتواصل منذ مدة غائرة، حينما كان العراق ساحة للصراع المتبادل بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية وتحت طروحات مذهبية (حمد والعبادي، ٢٠١٨، ١٦٧)، وبعد عام ٢٠٠٣ عاد التنافس بينهما ليغذي التفاعلات المتولدة من اعتبارات كل طرف لمصلحته.

إذ شكل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، فرصة تاريخية لتركيا لتحقيق أهدافها عبر زيادة فاعلية التحرك الإقليمي وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية كافة، وانطلاقاً من المصالح القومية، فكان تدخلها في العراق من زوايا عدة منها تحجيم دور ونفوذ إيران في العراق، والمسألة الكردية، والرغبة في دور إقليمي، وبعد أن وجدت تركيا نفسها في مواجهة مشهد سياسي جديد لا يتفق مع مرتكزاتها الاستراتيجية في العراق، فتطور العملية السياسية كان في مصلحة الأكراد والأحزاب العراقية القريبة من إيران من وجهة نظرها، قامت تركيا ببناء علاقات مع بعض الجهات المعارضة للعملية السياسية في العراق، واستضافتها في مؤتمرات عدة ذات أبعاد طائفية، فضلاً عن دعوتها الى قيام جبهة تركمانية واسعة تأخذ على عاتقها المطالبة بضرورة إعطاء التركمان حقوقهم في العراق، فضلاً عن دعمها لقيادات سياسية في الوصول الى الحكم تكون اقل تبعية لإيران من وجهة

نظرها، ولم تتردد تركيا في توظيف أزمة مياه دجلة والفرات للتأثير في الوضع السياسي الداخلي، كما استغلت تركيا مشكلة ضبط الحدود وعبور حزب العمال الكردستاني لامتلاكها عمقاً أمنياً في الأراضي العراقية (علي، ٢٠١٨، ٣٣٥-٣٣٦).

أما إيران فقد أظهرت أن أمنها مرتبط بأمن المنطقة، وإن لها استراتيجيتها ومصالحها العليا والخاصة، التي تسعى إلى تحقيقها عن طريق التدخل في شؤون الدول الأخرى ومنها العراق، إذ تظهر تدخلات إيران من خلال مساعدة حلفائها السياسيين من العراقيين على اكتساب المزيد من القوة لدخولهم العملية السياسية، ومن ثم تعمل على نشوب الخصومة فيما بينهم لتأتي منقذاً وتفض نزاعاً غالباً ما تكون هي المسبب فيه (نادر، ٢٠١٥، ٣).

وإزداد التدخل الإيراني أكثر بعد أزمة كيان داعش الإرهابي، وطلب العراق الرسمي التنسيق العسكري مع إيران، إذ أكد "رضا طلاي" نائب وزير الدفاع الإيراني "وجود تنسيق عسكري بين بلاده والعراق يسمح بموجبه تدخل إيران في حال تعرضت العتبات الدينية المقدسة في العراق للخطر" (موسى، ٢٠١٦، ٧٧-٧٨).

فيما بعد جَعَلَت إيران العراق ساحة مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما سعت لتقاسم النفوذ معها كونها حاملة الميزان لاستقرار العراق، وصاحبة التأثير الأقوى والأوسع (حمد والعبادي، ٢٠١٨، ١٦٧)، واستمرت إيران تمارس نفوذاً ضخماً على العراق والتأثير في سياسته الداخلية والخارجية، بحجة حماية المقدسات، ومقاومة الغزو الأمريكي، إلا أنها في الحقيقة تميل إلى التدخل في الشأن العراقي لتظهر أمام الولايات المتحدة الأمريكية أهميتها في الاستقرار الإقليمي، ولتظهر لمنافسيها الإقليميين (تركيا، والسعودية) على أنها الجهة الفاعلة الأكبر والأقوى في العراق، ولربما حتى أكثر قوة من الولايات المتحدة الأمريكية أو أي دولة عربية أو إقليمية تتنافس معها على السلطة في الشرق الأوسط (نادر، ٢٠١٥، ٢)، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتجح من تحويل وجودها العسكري في العراق إلى قوة تهديد حقيقية لإيران، بل على العكس استطاعت إيران أن تحول الوجود العسكري الأمريكي بالقرب من الحدود الإيرانية، من قوة تهديد أمريكية لإيران إلى قوة تهديد



إيرانية لأمريكا بأمن جنودها وقواعدها، مقابل أمن وسلامة المنشآت النووية الإيرانية (الحريري، ٢٠١٦، ١١٤).

٣. تدخلات دول الخليج العربي:

تشترك كل من المملكة العربية السعودية وقطر، برؤية نابغة من خوفهما من التوسع الإيراني في العراق، وحاولتا دعم بعض الفصائل السياسية العراقية، لمنح توازن طائفي داخل النظام السياسي العراقي (فرحات، ٢٠١٥، ٤٢٨)، فضلاً عن ذلك تنظر السعودية الى العراق من زاوية المخاطر التي تهدد مصالحها، وهم تلك المخاطر عودة عراق ذو قوة إقليمية وعربية، وتراقب السعودية سياسات بناء النظام والوزن الطائفي بداخله، كما تخشى السعودية من الأنموذج الفيدرالي ومحاولة إنشاء إقليم الوسط والجنوب المحاذي لها، الأمر الذي قد يؤثر على وحدتها وخشية المطالبات المماثلة داخل المملكة لاسيما من قبل الجماعات المهمشة (خميس، ٢٠١٠، ٨٣).

أما قطر فكان تدخلها متمثلاً بالدور الإعلامي السلبي الذي جسده قناة الجزيرة، والتأثير بالمال السياسي والدعوات لزيارات سرية لزعماء بعض الكتل السياسية العراقية واستقبالها لهم، لاسيما في أوقات تشكيل الحكومات، ودعم عدم التوافق السياسي بين الكتل، ووضع العقبات وتكوين الصراعات الداخلية بين أقطاب العملية السياسية، لإبراز صورة سلبية عن تبعات التجربة الديمقراطية في العراق، وضمان بقاء الأنظمة الملكية الخليجية التي تستند الى شرعية التوريث الأبوي للحكم (الصبيحي، ٢٠١٧، ٢٤٠).

أما الكويت فكان تدخلها في الشأن العراقي نابغاً من عقدة الغزو العراقي لها عام ١٩٩٠، إذ بقيت حبيسة تلك العقدة التي تجذرت في سلوكها وأيديولوجيتها السياسية، والتي أذكت فيها الرغبة بالانتقام والثأر، وسعت الى تدمير العراق، واستمرار معاناته والحيولة دون إعادة إنعاشه من جديد، عبر تكييله بسلسلة من التعويضات، والاستمرار بالضغط عليه عبر افتعال مشكلات عدة معه، كان ابرزها بناء ميناء مبارك (الصبيحي، ٢٠١٧، ٢٤٢)، الواقع في جزيرة بوبيان التي شرعت في بناءه عام ٢٠١١ أي بعد عام واحد من قيام العراق بوضع حجر الأساس لميناء الفاو الجديد، وأصررت الكويت على إنشائه في ذات المنطقة من أجل الإضرار بالعراق والتعمد

بتطويق أو غلق الممر المؤدي الى ميناء أم قصر وميناء الفاو الكبير، ليصبح العراق وموانئه دولة مغلقة بحرياً (العيثاوي، ٢٠١٨، ١٨٦).

٤. الإرهاب:

برز الإرهاب نتيجة تدخلات إقليمية ودولية منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، لكن نقطة التحدي الجوهرية للسياسة الخارجية العراقية كانت بظهور كيان داعش الإرهابي، إذ شكل تهديداً حقيقياً للأمن الوطني العراقي في القدرة على حماية أمن البلاد ضد أي عدوان خارجي، وخطراً مباشراً على واقع ووحدة الدولة العراقية، بعد أن وفر بيئة صحية للاستقطاب الديني والمذهبي والعربي في المجتمع العراقي المتعدد، وفرصة لتدخلات الدول الإقليمية ذات المصالح الضيقة والمبالغ فيها (الوزراء، ٢٠٠٧، ١)، مما جعل العراق ساحة لإيواء الإرهابيين من دول عربية وأجنبية، منطلقاً عبر سوريا التي انتهجت سياسة فتح الأبواب أمام عبور الإرهابيين منذ البداية، ووفرت ممراً آمناً لهم، وفيما بعد ساهم الدعم الكبير المقدم إقليمياً ودولياً لتمكين الثوار في مواجهة النظام السوري، في زيادة نشاط الجماعات الإرهابية التي سرعان ما تغيرت وجهتها الحقيقية نحو العراق (حمد والعبادي، ٢٠١٨، ١٥٢).

وعلى الرغم من أن القوات العراقية استطاعت دحر الكيان الإرهابي منذ عمليات تحرير المناطق التي كان يسيطر عليها، إلا انه مازال يشكل خطراً على الأمن القومي العراقي وتهديداً واضحاً لسياسته الخارجية لكونه من التهديدات غير المتماثلة، والمقصود بها مواجهة طرف ليس بوحدة دولية، وإنما له امتدادات خارجية (المهداوي، ٢٠٢٠، ٩٣)، لاسيما انه بدأ في التعافي من هزائمه الإقليمية منذ عام ٢٠١٧، وبدأ بتصعيد الأنشطة الهجومية بالعودة لممارسة حرب العصابات التي كانت منهجه قبل عام ٢٠١٤، إذ تظهر المقارنة السنوية للهجمات في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٩، مقابل المدة نفسها من عام ٢٠٢٠، زيادة في عدد الهجمات بحدود الضعف، من ٢٩٢ عملية إرهابية في الربع الأول من عام ٢٠١٩، الى ٥٦٦ عملية إرهابية في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ (Knights & Almeida، 2020، 14)، هذا التحدي يعد من أخطر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، كونه



سيحد من الفعل السياسي الخارجي ويشتت التوجه الحكومي ما بين استمرار طلب المساعدة الخارجية من التحالف الدولي ضد داعش لتوجيه ضرباتها الجوية، وما بين الخضوع التام لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية التي هددت بحرمان العراق من مساعداتها العسكرية، بموجب قرار البرلمان العراقي بإنهاء الوجود الأمريكي في العراق في ٥ كانون الأول عام ٢٠٢٠ (تجيل، ٢٠٢٠، ١٢)، عليه لا يمكن التخلص من الإرهاب إلا بسياسة خارجية مؤثرة تعمل على تحقيق تعاون دولي في مكافحته، لتحقيق الأهداف الوظيفية للأمن، وضمان استمراريته داخلياً وخارجياً.

إن ما سبق من عوامل مؤثرة في السياسة الخارجية إنما هي نتاج ضعف الدولة داخلياً وعجزها وضعف قدرتها على التأثير الخارجي، مع العلم أن العراق شهد منذ عام ٢٠٠٣ عودة العلاقات مع الأمم المتحدة والأجهزة الفرعية التابعة لها، والمنظمات الدولية المتخصصة، وكان من الممكن استغلال تلك العلاقة والاستفادة من امتيازات العضوية، في تصفية تركات الماضي مع دول الجوار وإيقاف تدخلاتها المستمرة في الشأن العراقي، كما كان يمكن للعراق أن يؤدي دوراً محورياً لإعادة الاستقرار والتوازن ضمن دائرته الإقليمية والعربية، عبر سياسة خارجية تستند الى دبلوماسية نشيطة وفاعلة، عقلانية ومتوازنة تمهد لقيام علاقات اقتصادية وثقافية واجتماعية أكثر عمقاً مع المحيط العربي والإقليمي من اجل بناء الثقة، كما كان يمكن تقديم امتيازات استثمارية لدول الجوار من فرص وضمانات لتشارك في استقراره وازدهاره وتكون تحولاً في مسيرة السياسة الخارجية الهادفة، وتمثل تلك محاولات لاستعادة العراق لمكانته الحقيقية التي حرم منها، ولعل عدم تحقيق ذلك كان لضعف وحدة الخطاب السياسي الداخلي الموجه نحو الخارج، ولغياب الخيارات السياسية لصناع القرار، وكذلك لحدثة تجربة دخول الطبقة الحاكمة الجديدة في العمل السياسي، وعدم امتلاكهم الخبرة في مجال العلاقات الخارجية، أو لاهتمامهم بمصالحهم الشخصية وتغليب المصالح الفئوية والحزبية والقومية أكثر من الاهتمام بمصالح الدولة العليا.

المطلب الثالث

نحو صياغة جديدة لسياسة العراق الخارجية

إن واحدة من أهم القضايا التي تحتاج لمعالجة، هي معالجة إخفاقات السياسة الداخلية للعراق، ومن ثم صياغة جديدة للسياسة الخارجية العراقية وبناء مؤسسات دبلوماسية فاعلة على المستوى العربي والإقليمي والدولي، عليه كان طرح موضوع البعد الداخلي للدولة وتأثيره على السياسة الخارجية يفرض علينا وقفة تقييم لما تعانيه السياسة الخارجية العراقية بعد جملة التحديات والتشوّهات التي أصابت بناء الدولة منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن، وولدت آثاراً سلبية في أسس ومقومات الدولة، انعكست على سلوكيات صانع القرار السياسي الخارجي.

فالسلبات الداخلية باتت تهدد الدولة بشكل مباشر وتحد من قدرتها في تبني سياسة خارجية رشيدة وراسخة وفاهمة ومؤثرة تصدر من شبكة مؤسساتية داخلية، مثلما تحد من احترام الدول الأخرى لهيبة الدولة الخارجية، ولسنا بصدد إعطاء التوجيهات حول كيفية صياغة السياسة الخارجية فهذا شأن أصحاب القرار السياسي وهي الدوائر والمؤسسات التي تساهم في صياغة السياسة الخارجية، إنما هدفنا عرض القضايا المطروحة والتحديات المعروضة، للمساهمة في بيان أوجه القصور، واقتراح الحلول بصيغ علمية.

وعليه ومن أجل صياغة وتنفيذ سياسة خارجية فعالة أشرنا الى أهمية البدء ببناء الدولة داخلياً فهذا البناء أمر لا مناص منه إذا ما كانت الدولة ترغب في الخروج من حالة الاستضعاف الشديد أمام قوى خارجية دولية وإقليمية، وحفظ أمنها الوطني والقومي، الذي يمثل أحد أهداف السياسة الخارجية الفاعلة. والمسألة ليست مجرد سمعة دولية، أو كسب احترام الدول الأخرى، بقدر ما تمثل حماية للأمن القومي، أي أن فعالية السياسة الخارجية امر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي للبلد المعني،



مثلما الأمن القومي هو محور السياسة الخارجية واحد اهم مرتكزاتها، بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي، سواء أكان شمولياً أم ديمقراطياً (حافظ، ٢٠١٢، ٢١٣). والأمن القومي ليس أمراً مرتبطاً بدوائر وأجهزة أمنية من جيش وشرطة وحرس حدود ووكالة استخبارات، إنما الأمن القومي في الدول المتقدمة مرتبط باستقرارها السياسي والمجتمعي، وحفظ هيبته السياسية وحماية شعبها وثروتها الوطنية من أي عدوان أو تهديد، ومبادراتها الى إصلاح وترقية مستوى مدارسها وكفاءاتها وترتيبها عالمياً ثم منع التدخلات الإقليمية والدولية، ومعالجة الأزمات الداخلية من ديون وعنف ونقص خدمات.

أي أن الأمن القومي هو الأمن العسكري، والأمن الجماعي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن الإنساني، والأمن السياسي، والأمن الصحي، والأمن الاقتصادي والى آخره من مستويات الأمن (حافظ، ٢٠١٢، ٢٠٧)، وتحقيق ذلك يعني حفظ الدولة داخلياً وخارجياً، وبعبارة أخرى انخفاض أداء الحكومة في الداخل وهي لا تزال تطمح الى دور اكبر وأداء أوسع في الخارج حينها ستتفاجأ بفشل داخلي وخارجي من دون تحقيق أي نجاح يسجل لها.

فالساسة الخارجية هي جزء مهم من السياسة العامة للدولة وهي عملية تنظيم القوة الجماعية التي تمثلها الدولة في سبيل تحقيق مصالحها الوطنية (الجميلي، ٢٠١٣، ١٩)، ولعل هناك من يعترض على التداخل ما بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وينكر وجود ارتباط بينهما، إلا أن الحقيقة التي تخفى على من لا يواكب التطور الحاصل في ميدان السياسة الدولية، هي أن السياسة الداخلية مثل الاقتصاد والتعليم وحقوق الإنسان والبيئة والإعلام وحتى حقوق الأطفال والمعوقين كلها مرشحة لان تكون جزءاً من العلاقات الدولية ومن ثم تصبح جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية للدول (الجميلي، ٢٠١٣، ٣٩-٤٠)، ولهذا علينا الاستعداد لإعادة النظر بالسياسة الداخلية وانعكاسها على السياسة الخارجية.

وكل هذه الأمور وغيرها تبرر الدعوة الى إعادة بناء الدولة العراقية على أسس علمية كفيلة بإنتاج دولة حضارية حديثة، هذه الأسس تبني دولة تقوم على المواطنة والديمقراطية والقانون والمؤسسات والعلم الحديث، دولة مستقرة بإطارها الدستوري، ومجتمع مدني فعال، وحكومة كفؤة، أي إن العراق يحتاج هندسة دستورية، وهندسة انتخابية، وهندسة اجتماعية، وهندسة خارجية، لكن يتعين أن تتضمن عملية إعادة البناء الجديدة إصلاح عيوب التأسيس بمشاركة فعالة أو ربما إشراف عام من قبل أشخاص كفؤين متخصصين بمختلف الفروع، وليس لهم طموحات سياسية شخصية أو فئوية. فالصياغة الجديدة للسياسة الخارجية تتطلب التركيز على عدد من الأهداف هي:

١. حماية الأمن القومي:

تتجح الدول المتقدمة غالباً في التخلص من الأزمات الداخلية والخارجية وحماية الأمن القومي، نظراً لكونها قائمة على مؤسسات وليس أشخاص، ومن ثم فإن إدارة أزماتها تتم عبر الاعتماد على مؤسسات علمية تضم صفوة الخبرات المتخصصة في جميع المجالات، وعلى قمة هذه المؤسسات تأتي مؤسسة مجلس الأمن القومي، تضع الاستراتيجية العامة للدولة وتشرف على تنفيذها، وتحدد مصلحة الدولة القومية العليا، ومواطن القوة والتهديد وآليات وأدوات المجابهة (سالم، ٢٠٢٠، ٤٦).

عليه فإن أولى المتطلبات لصياغة سياسة خارجية عراقية جديدة، تكمن عبر الاعتماد على مؤسسات تستخدم آليات من شأنها حفظ وحماية الأمن القومي، تأخذ على عاتقها مهمة وضع الاستراتيجية العامة للتخلص من تبعات التدخلات الدولية والإقليمية، عبر معالجة أسباب تلك التدخلات لوقفها نهائياً، مثل تصفية الديون الخارجية والتعويضات، وإعادة ترسيم الحدود المتنازع عليها بين العراق وإيران من جهة، وبين العراق والكويت من جهة أخرى، ومعالجة القضايا العالقة، مثل قضية المياه بين تركيا والعراق، وبين العراق وإيران، وقضايا الحقول النفطية في المناطق الحدودية المشتركة، فضلاً عن قضايا أخرى مثل ضبط الحدود لمنع تسلل الإرهابيين



وتهريب المخدرات أو الآثار مع دول الجوار (الأردن، وسوريا، والسعودية، والكويت، وإيران، وتركيا)، ومن ثم العمل على ضمان حماية الأمن القومي واستدامته باتباع الآتي:

- تحصين المواطن العراقي وتعزيز ولائه الوطني وإعلاء هويته العراقية للحيلولة دون انخراطه في تنظيمات مسلحة مدعومة إقليمياً ودولياً (العيثاوي، ٢٠١٨، ٢٤٣).
- تجريم حصول الأفراد والكيانات السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، أو أي تنظيمات أخرى تحت أي مسمى على الأموال من جهات خارجية بأشكالها وصورها كافة (منح، هدايا، مساعدات، دعم)، واعتبار ذلك خيانة عظمى تمس الأمن القومي وسيادة الدولة العراقية.
- إدانة شديدة لأي تدخل خارجي في الشأن العراقي، وعدّ أي دعم مقدم للجماعات والأشخاص انتهاكاً للسيادة العراقية، وتدخل سافراً في شؤونه الداخلية.
- تجريم العمل في سلك السياسة الخارجية المحكوم بنزعات شخصية إرضاءً لمصالح حزبية أو مذهبية.
- الحذر من المجازفة بعلاقات العراق الخارجية تنفيذاً لرغبات دولية أو إقليمية، تتعارض مع مصالح الشعب العراقي والسيادة الوطنية.
- تجريم أي مساس للسيادة العراقية تحت أي مبرر أو الاستعانة بقوات أجنبية في السيطرة على الصراعات الداخلية.

٢. استقلالية السياسة الخارجية:

إن معالجة مشكلات البيئة الداخلية والخارجية تكون أولى الخطوات نحو استقلالية السياسة الخارجية، فعلى المستوى الداخلي تتضمن شرعية الدولة الداخلية على استقلال سياستها الخارجية (فابر، ٢٠١٢، ١١٤)، وقد اثبت الواقع أن العراق لا يمتلك استقلال في سياسته الخارجية، لكون شرعية الدولة الداخلية وسيادتها الخارجية منقوصة، ويرتبط هذا الهدف بفرضية أن الحفاظ على سيادة الدولة وأمنها القومي

يتحقق عبر هندسة سياسية تمنح الدولة قوة عبر نجاح بناءها الداخلي ومن ثم تنعكس خارجياً؛ لان السياسة الخارجية ترتبط وتستند الى قوة الدولة.

وطالما بقيت عوامل زعزعة قوة الدولة مثل المشكلات الداخلية والإرهاب والتدخلات الخارجية، فانه لا وجود لاستقلالية في السياسة الخارجية العراقية، لاسيما أن العراق عالق ما بين قوتين خارجيتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

٣. انتهاج البراغماتية لا العقائدية في السياسة الخارجية:

إن بناء السياسة الخارجية على أساس المصلحة الوطنية امر في غاية الأهمية، وهو العرف الدولي الذي تنتهجه جميع الدول، لاسيما الدول الكبرى والمتقدمة، فهي تبني سياستها الخارجية على أساس متين من المصالح الوطنية والنظرة البعيدة لتلك المصالح وتطورها (الجميل، ٢٠١٣، ٢٥)، بصرف النظر عن أي ارتباط عقائدي أو قومي أو تاريخي، وبموجب ذلك تكون البراغماتية الوطنية العراقية هي اعلى واسمى من أي ارتباط عراقي خارجي، وهو ما نحتاجه في سياستنا الخارجية الفاعلة، عبر قيادة رشيدة تفرق بين مصلحة العراق وامنه الوطني وبين تبعيته الخارجية أو العقائدية.

٤. تصدير النجاح الداخلي نحو الخارج:

بمعنى انعكاس صورة نجاح الدولة التي يراد نقلها للآخرين، عبر مزيج مركب من قيم نشر الثقافة الخاصة بالدولة نحو الخارج، والالتزام بمجموعة القيم التي تضفي احتراماً خاصاً، على سبيل المثال سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أو احترام حقوق الإنسان وعدم التعاون مع الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان (الجميل، ٢٠١٣، ٢٧)، واعتبار حقوق الإنسان، والعدالة والحرية جزءاً من العمق الحضاري لوادي الرافدين، وإظهار الموروث الفكري في اللغة والكتابة والعلوم التقنية والقانون، والتمسك بنهج أخلاقي مثالي للتعامل مع الدول، فضلاً عن الالتزام بما حدده الدستور من قيم التي يجب أن يلتزم بها العراق في سياسته الخارجية.



٥. الاتجاه نحو المنظمات الإقليمية والدولية:

ويشمل الاندماج الدولي في المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، والتجمعات الإقليمية، والتكتلات الاقتصادية، والاندماج في دائرة العالم الإسلامي وجامعة الدول العربية^(٢)، وغيرها من المنظمات التي أخذت دورها في النمو وبشكل سريع وازدادت أهميتها في السياسة الخارجية في الوقت الراهن (الجميل، ٢٠١٣، ٢١). كما يشمل هذا اللجوء إلى التنظيمات الدولية والقضاء والتحكيم الدوليين، لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وتفعيل دور السياسة الخارجية العراقية في انتهاج سياسة تقوم على التفاعل مع الدول وفق علاقات التكامل والتعاون استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة (العيثاوي، ٢٠١٨، ٢٤٣)، وتنفيذاً لما تضمنه الدستور العراقي في المادة الثامنة منه، لحل المنازعات بالطرق السلمية. إذ يمثل توجه العراق في سياسته الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من الدستور، حاجة متوافقة مع توجه النظام السياسي إلى الديمقراطية، فالنظم الديمقراطية تكون أقل ميلاً من النظم التسلطية في استعمال القوة والأدوات العسكرية في ميدان السياسة الخارجية أو اللجوء إلى الحرب (سليم، ١٩٩٨، ٢٣٨-٢٣٩).

هذه الأهداف ترتبط أحدها بالآخرى، فحماية الأمن القومي لا يكون إلا عبر انتهاج سياسة خارجية مستقلة ذات توجه براغماتي توازن بين المصالح والأهداف، والبراغماتية ستكون نابعة من قيادة سياسية رشيدة تمتلك التخطيط السليم وتوفر البدائل المتاحة لمجموعة القيم، بالارتكاز إلى نجاحها وقوتها الداخلية، ما يعني ستوجه ذلك النجاح عبر السياسة الخارجية، لبناء شبكة علاقات خارجية مصالحة تعكس المبادئ والأهداف وتترجم التوجهات من خلال الانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية والاندماج الخارجي الذي بدوره سيدعم حماية الأمن القومي.

٦. البحث في جيوبوليتيكا الدولة لتطبيق هندسة السياسة الخارجية:

بمعنى عملية استثمار الموقع الجغرافي والاهتمام بالمكانة الإقليمية الريادية للعراق، والانفتاح على دوائر متعددة (هاشم، د.ت)، كونه حلقة وصل يتوسط القارات

الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، كما انه يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط (الأسدي، ٢٠١٨، ١٣٨)، ومن هذا المنطلق يمكنه بناء سياسة خارجية، ذات وزن وتأثير على دول جواره (تركيا، سوريا، الأردن، السعودية، الكويت، إيران)، وإمكانية بناء علاقات مصلحية تكاملية لاسيما مع الكويت لتعويض واجهته البحرية الضيقة، والتخلص من عيوب الجغرافيا وغبن الحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية.

كما تعني هندسة السياسة الخارجية فهم حركة الجيوبوليتيكا الإقليمية والشروع بتحديد مساراتها ومد نفوذها اتجاه العراق، وإعادة تشكيل السياسة الخارجية وصياغتها بما يتفق مع فلسفة ما يجب أن يكون عليه الوضع إقليمياً بالنسبة للعراق، والنابع من فهم الدولة لمحيطها، وهذا يمثل ذروة القوة وتوظيفها بأساس جيوبوليتيكي رصين عبر تصور استراتيجي حر.

فالعراق يتوسط نقطة ارتكاز مهمة في منطقة تصادمت فيها كبرى الاستراتيجيات الدولية وشهدت مراحل من الصراعات السياسية، والتي أسهمت في تحديد مسار العلاقات والحدود المكانية للعراق وبيئته الإقليمية، وبوصفه مرتكزاً استراتيجياً فعالاً، في حسابات الموقع الجيوستراتيجي ضمن نطاقه الإقليمي، فقد أصبح العراق يؤثر في هيكلية التحالفات والتوازنات الإقليمية حتى وان كان يعد الحلقة الأضعف في الإطار العام لهذه التحالفات، نتيجة للأحداث التي تجري على أرضه ومخرجاتها (حسين، ٢٠١٨، ٣).

المسألة الأخرى في هندسة السياسة الخارجية ستكون باستثمار العراق موقعه المستقبلي الذي يمثل نقطة عبور يمر من خلالها طريق الحرير الجديد^(٣)، إذ سيمثل العراق ملتقى الطرق الاقتصادية التي تربط بين أسواق أوروبا وآسيا، كما يربط البحر المتوسط بالخليج العربي، مما يسهل نقل البضائع والمسافرين بين الشرق والغرب (الكلو، ٢٠٢٠، ١١٩).

عليه ومن اجل تمكين العراق من استثمار موقعه الجيوبوليتيكي والاتجاه في مسار الانضمام الى مبادرة الحزام والطريق، فان ذلك يتطلب توفير بيئة آمنة، وأبعاد



تأثير الصراعات في الساحة العراقية، عبر الموازنة بين قوتين متخاصمتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وهذا لن يتم بدون الاستناد الى العوامل الداخلية مثل توجهات الحكومة وتمثيلها لمصالح العراق أو تمثيلها لأحدى واجهات الصراع (الولايات المتحدة الأمريكية، إيران)، وميلها لهذا الطرف أو ذلك، إذ يلحظ أن العراق يتبع الانفتاح الاستراتيجي مع إيران الطرف المتناقض مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي يرتبط بمعاودة الإطار الاستراتيجي معها.

هنا يجب أن يتجلى الموقف الخارجي باتباع سياسة براغماتية مصلحة مبنية على الحياد والانفتاح الاستراتيجي على جميع الأطراف، وهو ما يمهد لدور إقليمي ريادي ممكن أن يؤديه العراق في الحقبة المقبلة لصياغة توازن إقليمي جديد يتخذه العراق اللاعب الموازن لمثلث القوى الإقليمية الذي يضم كلاً من (إيران، تركيا، السعودية)، فضلاً عن ما يمكن أن يؤديه كلاعب مهم ووسيط بين القوى العظمى التي يرتبط بمعاودة أمنية معها وبين مصالح القوى الإقليمية التي تحول الهيمنة على القرار السياسي الداخلي والخارجي للعراق، لكن كل ما ذكر لا يمكن ترجمته دون انتهاج بناء داخلي للدولة ومحاولة النهوض والتخلص من تصنيفات الدول الفاشلة، وهو ما يمكن أن يترجم من خلال قيادة رشيدة تعطي الأولوية للوطن فوق كل الاعتبارات، وتفتح قناة اتصال غائبة بين القوتين المتخاصمتين (الولايات المتحدة الأمريكية وإيران)، وتحذر من الانجرار في سياسة خارجية عدائية ضد إيران، فالاستهداف الأمريكي لإيران هو مصلحة ومؤقت، ولا مصلحة للعراق من الوقوع في شركته.

الخاتمة والتوصيات

مما سبق يتضح أن مسارات السياسة الخارجية العراقية تتأثر ببناء الدولة عبر مجموعة من النتائج الآتية:

١. عانت السياسة الخارجية العراقية من مشكلة فشل الدولة، وتأثيرات العوامل الداخلية، التي تعد شرطاً للسياسة الخارجية الفعالة، مما أفقدها جانب مهم من عوامل القوة، وعكست الوهن الناتج عن العوامل الداخلية، من محاصصة واستشراء الفساد، فالدول تتحرك خارجياً على قدر سلامة جسدها الداخلي.
٢. إن السياسة الخارجية، لا يمكنها أن تكون منفصلة عن البيئة الداخلية للدولة، عليه تتأثر توجهات السياسة الخارجية بظروف البيئة الداخلية ومدى التطور والنهوض الذي تصل إليه الدولة عبر مقومات بناء الدولة.
٣. بموجب ما تقدم امتازت السياسة الخارجية العراقية بتذبذب المواقف نتيجة عوامل داخلية وخارجية لتعطي أداءً متغيراً نسبياً ذو سمات إيجابية تارة، وسلبية تارة أخرى، لكن من دون تغيير حقيقي على مستوى المدركات والتوجهات والفعل السياسي الخارجي.
٤. إن سبب التراخي في السياسة الخارجية هو انعكاس المشكلات الداخلية، وفقدان صورة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية، نتيجة التشوهات وغياب النضج السياسي المطلوب، فتحقيق النجاح على الصعيد الداخلي وبناء الدولة يمكن الدولة من صنع سياسة خارجية فاعلة والاندماج الخارجي. والواضح بناءً على مخرجات الدراسة إن من الممكن للسياسة الخارجية العراقية أن تستمد قوتها وفعاليتها وقدرتها من نجاح بناء الدولة، وهذا يتطلب أن تبذل الحكومة بنظرة قيادية رشيدة، لتشكيل لجان حقيقية وليست صورية، تتكون عضويتها من لجنة القضاة، وأعضاء من مجلس النواب، وأساتذة جامعات، ومتخصصين في مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وخارجية، لوضع خطط، وتقييم أداء

الوزارات كافة، لكشف الخلل ومعالجة أوجه القصور، ورفع كفاءة الأداء الحكومي.

التوصيات:

ضرورة إيجاد نظرية متكاملة للشؤون الخارجية، بناءً على المراجعة المستدامة لثقة الدولة بنفسها، عبر عملية بناء الأسس الداخلية وما تحمله من مقومات قوة، وأبعاد أي تدخلات خارجية في شؤون الدولة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

منع تفويض حق ممارسة السيادة إلى أي جهة خارجية أو داخلية، وفرض هيبة الدولة على إقليمها ومياها وأجوائها وعدم السماح لأي جهة أن تحل محل الدولة.

(١) يذكر الحاكم الأمريكي للعراق "بول بريمر"، انه بعد تولي أول اجتماع له مع وزراء عراقيين بعد تشكيل السلطة، هناهم بمناسبة تولي مناصبهم وعرفهم بصلاحياتهم، إلا انه ربط تلك الصلاحيات بالموافقة المسبقة التي يجب أخذها من مستشاريه، بل انه نبه الوزراء في ذلك الاجتماع بشكل حاد وصارم بالقول: "أحببتم ذلك أم كرهتم، ليس من الممتع أن تكون خاضعاً للاحتلال، ويمكنني أن أضيف أن يكون المحتل الائتلاف هو السلطة السيدة هنا"، (بريمر، ٢٠٠٦، ص ٢٠٥).

(٢) تنص المادة (٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، على أن "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها، وهو جزء من العالم الإسلامي" (دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥).

(٣) طريق الحرير الجديد أو مبادرة الحزام والطريق، هو مشروع صيني اطلق عام ٢٠١٣، بمثابة رؤية استراتيجية لدور الصين في النظام العالمي، يهدف الى ربط الصين بجنوب شرق آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا عبر طريقين رئيسيين هما حزام طريق الحرير الاقتصادي البري، وطريق الحرير البحري، للمزيد ينظر: (الكلو، ٢٠٢٠، ص ١٤).

المصادر

المصادر العربية:

استراتيجية الوزارة، Ministry strategy. (د.ت). جمهورية العراق، وزارة الخارجية

<http://www.mofa.gov.iq>

الأسدي، ت. ك. (٢٠١٨). السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٤، Iraqi Foreign Policy After 2003 and 2014. في س. ع. السعيد، ا. بوجعوب، & م. ك. ج. الخاقاني (محررين)، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، Iraqi Foreign Policy After 2014. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

إسماعيل، خ. (٢٠١٥). السياسة الخارجية العراقية تجاه الأزمة السورية عام ٢٠١١، Iraqi Foreign Policy Towards the Syrian Crisis in 2011. مجلة أبحاث استراتيجية، ٩.

إيفانز، غ.، & نوينهام، ج. (٢٠٠٤). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، Benguin

Dictionary for International Relations. مركز الخليج للابحاث.

- براون، ك. (٢٠٠٤). فهم العلاقات الدولية، Understanding International Relations . مركز الخليج للابحاث.
- بريمر، ب. (٢٠٠٦). عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، A year Spend in Iraq . (ع. الأيوبي (مترجم)). دار الكتاب العربي.
- توفيق، س. ح. (٢٠١٠). مبادئ العلاقات الدولية، Principles of International Relations . (٥ ط). شركة العاتك للكتاب.
- ثجيل، ع. ع. ا. (٢٠٢٠). السياسة والأمن في العراق تحديات وفرص politic & security In Iraq Challenge & opportunity . مؤسسة فريديش إيريت.
- الجميل، غ. ع. (٢٠١٣). السياسة الخارجية، Foreign Policy . وزارة الخارجية، الدائرة الصحفية.
- جيدنز، ا. (٢٠٠٢). بعيداً عن اليسار واليمين مستقبل السياسات الراديكالية، Away from left and right Future Radical Policies . (ش. جلال (مترجم); سلسلة عالم). المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.
- جيلالي، م. ا. ب. (د.ت). مشكلة بناء الدولة دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، The problem of state building an Epistemological study according to comparative policy literature .
- حافظ، ع. ا. ج. (٢٠١٢). البنية السياسية الديمقراطية والأمن الوطني، Democratic Political Structure and National Security . مجلة قضايا سياسية، ٢٧-٢٨.
- حتي، ن. ي. (١٩٨٥). النظرية في العلاقات الدولية Theory in the Intenational Relations . دار الكتاب العربي.
- الحريري، ج. ي. (٢٠١٦). التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي The Reflection of the Regonal & International Compition In Iraq on Its Foriegn Relations After Amirican Occupation . دار الجنان للنشر والتوزيع.
- حسين، ح. ع. (٢٠١٨). اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمية، Future Trends in Iraq Regional Relations . مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٦١.
- حمد، ز. ي.، والعبادي، ف. ع. خ. (٢٠١٨). احتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل وتداعياته على الأمن الوطني العراقي الأزمة والنتائج، The Occupation of an ISIS Organization of the City of Mosul and its Repercussions on Iraqi National Security Crisis and Results . مجلة قضايا سياسية، ٥٥.
- خميس، خ. م. (٢٠١٠). السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، Iraqi Foreign Policy Towards Saudi Arabia After 2003 . مجلة

دراسات دولية، ٤٤.

الدبار، م. (٢٠١٩). تحليل السياسة الخارجية الثابت والمتغيرات، سلسلة تحليلات سياسية، **Foreign Policy Analysis Constants and Variables, Political Analyzes Series**. المعهد المصري للدراسات.

دستور جمهورية العراق (٢٠٠٥)، Pub. L. 'Constitution of the republic of Iraq', No. 8 (2005).

دورتي، ج.، & بالسنغراف، ر. (١٩٨٥). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، **Conflicting Theories in International Relations**. (و. ع. الحي (مترجم)). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الربيعي، ك. ع. (٢٠٠٨). سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، **Iraq's Foreign Policy Between Restrictions and Opportunities**. مجلة دراسات دولية، ٤٤.

رئاسة الوزراء، (٢٠٠٧). استراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧-٢٠١٠ العراق أولاً، **Iraqi National Security Strategy 2007-2010 Iraq First**.

سالم، أ. (٢٠٢٠). فاعلية مؤسسة مجالس الأمن القومي في إدارة أزمات السياسة الخارجية، **The Effectiveness of the Founding of National Security Councils in Foreign Policy Crisis Management**. مجلة السياسة الدولية، ٢٢٢.

سليم، م. أ. (١٩٩٨). تحليل السياسة الخارجية **Analyzing Foreign Policy**. مكتبة النهضة المصرية.

شكدام، ك. (٢٠١٨). بناء الأمة وسياسات بناء الدولة المثل الفرنسي ومحدداته، **Building the nation and building policies of the French example and its determinants**. مركز البيان للدراسات والتخطيط.

شيبباني، إ. (٢٠١٩). في تحليل السياسة الخارجية النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل، **Theoretical Models Between In Analytical Foreign Policy**. اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة لخضر باتنة.

الصبيحي، م. أ. خ. (٢٠١٧). سياسات بناء الدولة المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣ **Building Politics of Civilization Country in Iraq After 2003**. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة النهدين.

عبدالكريم، أ. (٢٠٠٥). السياسة الخارجية العراقية تجاه إفريقيا ١٩٦٨-٢٠٠٣ نيجيريا **Iraqi foreign policy towards Africa 1968-2003 Nigeria as a model**. سلسلة دراسات استراتيجية، ٧٦.

العدوي، م. أ. (٢٠١٣). مقدمة في العلوم السياسية، **Introduction to political science**. كنوز للنشر والتوزيع.

العربي، ف. ا. (٢٠١٦). أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الإقليمية، **Turkish Foreign Policy Crisis and Reflection** on Arab-Turkish Relations and Regional Turkey. مركز دراسات الشرق الأوسط.

العلاف، إ. خ. (٢٠٠٨). هياكل صنع القرار في العراق مصادره وآلياته، **Sources of Decision-Making in Iraq**. سلسلة أوراق إقليمية، ١١.

علي، س. ك. (٢٠١٨). سياسة تركيا الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي، **Turkey's Regional Policy and its Implications for Iraqi National Security**. مجلة العلوم السياسية، ٥٤.

العيثاوي، و. ح. ع. (٢٠١٨) التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

فاير، ج. د. ن. د. (٢٠١٢) **The State**. (أ.ح. عباس (مترجم)). الهيئة العامة لقصور الثقافة.

فرحات، م. ف. (٢٠١٥). الاحتلال وإعادة بناء الدولة دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق، **Occupation and rebuilding state study compared to Japan, Afghanistan and Iraq**. مركز دراسات الوحدة العربية.

فوكوياما، ف. (٢٠٠٧). بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، **Country Building: Global System Governance and Management Problem in the Twenty-first Century**. (م. الإمام (مترجم)). مكتبة العبيكان للنشر.

فياض، ع. ح. & مهدي، ك. ع. (٢٠١٤). إشكاليات بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، **State-Building Forms and Governance Management in Contemporary Iraq**. مجلة قضايا سياسية، ٣٤.

قانون الخدمة الخارجية (٢٠٠٨)، **Foreign Service Law (2008) Pub. L. No. 9**.

القصاب، ل. (د.ت). سياسة العراق الخارجية والاحترام الاستراتيجي، **Iraq's Foreign Policy and Strategic Respect**. صحيفة المنقف، ١٧٦٥.

<http://www.almothaqaf.com/b/c3/207-aqlam2009/48934>

الكلو، ه. ز. ن. ع. ا. (٢٠٢٠). أبعاد السياسة الخارجية الصينية من منظور مبادرة الحزام والطريق تجاه منطقة الخليج العربي، **Chinese Foreign Policy Dimensions from the Perspective of the Belt and Road Initiative Towards the Gulf Region**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل.

كيسنجر، ه. (١٩٧٣). مفهوم السياسة الخارجية الأميركية، **US Foreign Policy Concept**.

(ح. شريف (مترجم)). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مجيد، ح. ا. ع. (٢٠١٠). إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع، **Multiculturalism in Contemporary Political Thought of Integration and Diversity** (سلسلة أطروحات دكتوراه). مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد، ف. ز. (١٩٧٥) السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية **Foreign Policy and its Diminutions In International policy**. مطبعة شفيق.

محمد، و. س. (٢٠١٤). مؤسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة دراسة حالة العراق، **Organization of Authority and State Building - The Nation Study of Iraq**. الاكاديميون للنشر والتوزيع.

مراد، ع. ع. (٢٠٠٨). الأمن والسياسة الخارجية دراسة في التأثيرات المتبادلة، **Security and Foreign Policy Study in Mutual Impacts**. مجلة قضايا سياسية، ١٣.

المسلماني، ا. م. م. (٢٠١٨). الهندسة السياسية ... مصر ما كان وما يجب أن تكون، **Political geometry ... Egypt was what and what should be**. الدار المصرية اللبنانية.

مصباح، ع. (٢٠٠٨). تحليل السياسة الخارجية، **Foreign Policy Analysis**. دار هومة للطباعة والنشر.

مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، & ماس، م. (٢٠١١). الاعتدال في الخطاب السياسي العراقي الخارجي تجاه الأزمات الإقليمية بعد عام ٢٠١١، **Moderation in Iraqi Political Discourse Towards Regional Crises after 2011**. أعمال المؤتمر الدولي الأول لجامعة الأنبار.

مقلد، ا. ص. (٢٠١٣) السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية **Foreign Policy Theoretical Principles and Operating Application**. المكتبة الأكاديمية.

المهداوي، م. ع. (٢٠٢٠). السياسة الخارجية دراسة نظرية، **Foreign Policy Studying Theory**. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية.

موسى، ع. ا. ع. ا. (٢٠١٦). ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الأسباب وسبل المواجهة، **The Phenomenon of Political Violence in Iraq after 2003 study in causes and means of confrontation**. دار غيداء للنشر والتوزيع.

ميرل، م. (١٩٨٦). سوسيولوجيا العلاقات الدولية، **Sociology International Relations** (ح. نافعة (مترجم)). دار المستقبل العربي.

نادر، ع. ر. (٢٠١٥). الدور الذي تضطلع به إيران في العراق هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؟، **The Role of Iran in Iraq is their Opportunity of Cooperation Between the United States and Iran?** مؤسسة راند

للأبحاث.

النعمي، ا. ن. (٢٠١٣). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية
أنموذجاً *Decision-Making in Foreign Policy USA as a Model*. مركز
العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.

هاشم، ف. ع. (د.ت). جيوبوليتيكا السياسة الخارجية العراقية، *Geopolitical Iraqi*
Foreign Policy. المركز العربي الديمقراطي

<https://democraticac.de/?p=67279>

المصادر الأجنبية:

Alan، C. Isaak. (1985). *Scope and methods of political science an introduction to the methodology of political inquiry*. Dorsey Press.
Barack Obama's Feb. 5 Speech. (د.ت). *The New York Times*:

<https://www.nytimes.com/2008/02/05/us/politics/05text-obama.html>.

Haass، R. N. (2013). *Foreign Policy Begins at Home The Case For Putting Americas House in Order*. Basic Books.

Knights، M.، & Almeida، A. (2020). *Remaining and Expanding: The Recovery of Islamic State Operations in Iraq in 2019-2020*. *CTC Sentinel*، 13(5).

Warburg، J. P. (1944). *Foreign Policy Begins at Home*. Harcourt & Brace Company.